تطبيق لمشروع الحكم الاداري الذاتي). فقد اجمع المراقبون على ان هذه الانتخابات ما هي الا مقدمة لطرح مشروع الادارة البلديـة كنوع من «رد الرجل» الى م.ت.ف. ووقف حالة الالتفاف حولها في المناطق المحتلة[٤٨]، خصوصاً بعد انتصاراتها الدولية، في دورتي الجمعية العامة، التاسعة والعشرين (١٩٧٤) والثلاثين (١٩٧٥)؛ ومن ثم يصار الى تنفيذ مشروع الحكم الاداري الذاتي، اي اتباع سياسة المراحل في تنفيذ المشروع، ابتداء بالانتخابات، ومروراً بالادارة المدنية، وانتهاء باقامة الاطار السياسي ما فوق البلديات[٤٩]، الذي اقترحه بيرس في شهر أيار (مايو) ١٩٧٥[٥٠].

ولكن نتيجة الانتخابات البلدية في الضفة الغربية العام ١٩٧٦ جاءت مخيبة للآمال[٥١]. وبدلاً مما اريد لها ان تصب في طاحونة الحكم الاداري الذاتي، جاءت، كما وصفها بيرس، مؤدلج الفكرة، «تحوّلاً الى الوطنية والى اليسار، وانها تشكل تحدياً لاسرائيل»[٥٢]. وكاجراء علاجي لهذا الوضع، شرعت سلطات الاحتلال بانتهاج خطين متوازيين:

الأول يرمي الى الضغـط على رؤساء البلديات الجدد لتحجيم دورهم، وتقليص صلاحياتهم؛ والثـاني، العمل على استمالتهم من خلال الوعد بمنحهم دوراً في المحادثات المقبلة من اجل اتفاق السلام. وكانت السلطات تعتمد طبيعة الظروف لتقرر اتباع اي من الخطين. ففي اعقاب الانتخابات، عملت السلطات على تعيـين عدد من الاشخـاص الموالين لها في مناصب ادارية عالية، ووفرت لهم التسهيلات اللازمة لتصريف الاعمال الضرورية كافة، وذلك بغرض تعطيل الاعمال الادارية للبلديات، ومن ثم تكون الشخصيات المعينة، في النهاية، المرجع الاداري الاول، والاساس، للمواطنين، الذين ترتبط بهم قضاياهم ومشكلاتهم اليومية، بدل ارتباطها بالمجالس البلدية. واستكمالاً لذلك الاجراء، حظر الحكم العسكري على رؤساء البلديات الجدد التدخل في القضايا السياسية، كجزء من سياسة الضغـط المفـروضة عليهم. ولكن، بعد ان ثبت لسلطات الاحتلال ان سياسة الضغط على رؤساء البلديـات الجـدد لم تثمر، بدأ المسؤولون الاسرائيليون اطلاق التصريحات المتعددة بشأن امكان مشاركة رؤساء البلديات في المفاوضات السياسية ضمن الوفد الاردني، وخاصة عند ازدياد الحديث حول عقـد مؤتمر جنيف، وذلك تمشياً مع موقف الحكومة المجسد في وثيقة المبادىء الاربعة عشر الموجهة (عبارة عن صياغة اخرى لوثيقة غاليلي، التي صدرت عن حزب العمل قبل حرب تشرين الاول ـ اكتوبر، كبرنامج انتخابي)، والتي تسمح بالتعبير عن الهوية الفلسطينية ضمن دولة اردنية ـ فلسطينية[٥٣].

المرحلة الثالثة: نحو التطبيق الفعلي للادارة المدنية

اصطدمت حكومة الليكود، عند استلامها لمقاليد الحكم (ايار ـ مايو ١٩٧٧)، بقيادات محلية في الارض المحتلة وقفت في وجه تطبيق مشروع الحكم الاداري الذاتي، سواء باسلوبه المباشر (من طريق تحويل البلديات الى قيادات محلية «سياسية») او باسلوبه غير المباشر (من طريق العمل على توسيع الادارة المدنية، كمقدمة للمشروع). واذا ما عرف ان الاساس العقائدي لليكود يرتكز على ان الضفة والقطاع «ارض محررة» (وليست مناطق مدارة، كما قالت الحكومات العمالية من قبل) تشكل جزءاً من «أرض ـ اسرائيل»، فان الحكم الاداري الذاتي لمواطني الضفة والقطاع يشكل، من وجهة نظر الليكـود، افضـل السبـل لضمـان السيـطرة الاسرائيليـة الكاملة على المنطقة (الضفة والقطاع) مستقبلاً[٥٤]. وعلى هذا الاساس، سارع، رئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، الى طرح مشروعه للحكم الذاتي، كحـل لمشكلة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧)،